

# مقياس أخلاقيات الأعمال

السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية

د. ثامر عثمان

## أخلاقيات العمل



# قائمة المحتويات

5	<b>I-الدرس السادس:دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد</b>
5.....	آ. أثر أخلاقيات العمل في الوقاية من الفساد.
6.....	ب. اثر أخلاقيات العمل في القضاء على الفساد.

# الدرس السادس: دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد

5	أثر أخلاقيات العمل في الوقاية من الفساد
6	أثر أخلاقيات العمل في القضاء على الفساد

حيث سنحاول في هذا الدرس التطرق إلى دور أخلاقيات الأعمال في مكافحة الفساد من خلال أثر أخلاقيات الأعمال في الوقاية من الفساد، وكذلك أثر أخلاقيات الأعمال في القضاء على الفساد

## آ. أثر أخلاقيات العمل في الوقاية من الفساد

ينجلى أثر أخلاقيات العمل في الوقاية من الفساد عبر مستويات ثلاث: الأول المستوى الفردي للموظف، والثاني بالنسبة للمجتمع عامه، والثالث تميّز به كل مؤسسه في نظامها الداخلي، إذ تشكل الأخلق اهم وازع يحول دون ارتكاب الموظف أي شكل من أشكال الفساد، فكلما كان الموظف متصفًا بأخلاقيات النزاهة والأمانة والقناعة والصدق والاستقامة والرقابة الذاتية والتسامح والوفاء، كلما كان محفوظًا من القيام بأي من السلوكات غير المرغوب فيها، بما في ذلك مظاهر الفساد.

كما أن وعي المواطن مرهون بوعي المجتمع الذي يعيش فيه، وما يترسخ فيه من أخلاق، فحينما تسود قيم المواطنة وحب الوطن، وتسود الأخلاق الحميدة والسلوكيات الطيبة النابعة من البيئة التي يعيش الفرد متاثراً بقيمها الأخلاقية والدينية، سيحرص كل الحرص على الحفاظ على تلك المكتسبات، وعدم الانسياق وراء مغريات الفساد مهما كانت قوية أثر

## بـ. أثر أخلاقيات العمل على القضاء على الفساد

زيادة على الجانب الوقائي لأخلاقيات العمل في مواجهة الفساد، يوجد أثر واضح لتلك الأخلاقيات في معالجة الظاهرة حتى عند وقوعها، وذلك ما يتطلب القيام بحمله من الاجراءات واتباع الاستراتيجيات للكشف عن الفساد، وتوقيع الجزاء الرادع على مرتكبيه.

فتعزز الحكم الراشد واحترام دولة القانون يتطلب بناء دولة معاصره تنعم بالتحضر والرخاء ويتمتع القائمون عليها بقدر من الأخلاقيات العمل التي تتبيح لهم إنشاء مؤسسات تقوم عليها الدولة وتستمر برغم تغير المسؤولين والقائمين عليها، حيث يقتضي كل منهم بان له دوراً يليه وغاية يستهدفها في زمان معين وفي منصب محدد كما ينبغي على المسؤولين التمتع بقدر من المسؤولية في التعيين بالمناصب العامة داخل الدولة، والامتناع عن ارتكاب ما يسيء إلى المصلحة العامة كالرشوة او استغلال النفوذ أو المحسوبية أو المحاباة.

لا شيء يضمن محاربة الفساد خير من قضاء قوي ومحايد، يضمن سلامة المبلغين عن قضايا الفساد وسلامة الشهود الذين يؤكدون ضلوع المفسدين في ارتكاب تلك الأفعال من جهة أولى، ومن جهة ثانية قضايا تتمتع بأحكامه بالشدة والصرامة، وفعالية الجزاء، حيث لا تستهدف أحكامه القيام بمعالجة بسيطة لظواهر الفساد، وإنما تستهدف كل الضالعين في الفساد مهما كانت صفتهم ومناصبهم.

كما لابد من عصرنة الإدارة لأن البيروقراطية التي تشهد لها المؤسسات العمومية تشكل إرثاً استعمارياً ثقيلاً يصعب على المواطنين قضاء مصالحهم، بل ويفرض عليهم اللجوء إلى دفع الرشوة والتزوير وشراء الذمم لنيل رضا الموظفين والمسؤولين، وتقدم الإدارة الإلكترونية الحل العصري للقضاء على تلك الظواهر السلبية، لأنها تقلص الفجوة بين الإدارة والمواطن، فينحصر العمل فيها بين المراجعين وجهاز الكمبيوتر، الذي لا يتصور قيامه بمحاباة أحدهم او تعطيل مصلحته طمعاً في بعض المال